الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الاثنين
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

الرئيس : السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.48
9 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/50/40، 44، A/50/75-E/1995/10، A/50/78-
E/1995/11، A/50/93-E/1995/16، A/50/122-E/1995/18، A/50/160، 164، 469، 472، 505، 512 و 755)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/50/57، 80، 173، 188، 343، 440، 446، 452، 495، 514، 566، 653، 678، 681 و Add.1، 682، 685، 698، 714، 729، 736 و A/50/765-S/1995/967؛ A/C.3/50/5 و A/C.3/50/6)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/50/57، A/50/61-S/1995/16، A/50/69-S/1995/79، A/50/71-S/1995/80، A/50/81، A/50/92-E/1995/15، A/50/96، 178، 183، 207، 220، A/50/268-S/1995/531، A/50/269-S/1995/536، A/50/281، A/50/285-S/1995/573، A/50/287 S/1995/575، A/50/296-S/1995/597، A/50/302-S/1995/594، A/50/329، A/50/354-S/1995/696، A/50/358 S/1995/712، A/50/441-S/1995/801، A/50/471، 558، 567، 568، 569، 661، 662، 663، A/50/709 S/1995/915، A/50/727-S/1995/993، A/50/734، 767 و 782؛ A/C.3/50/9)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/5036)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/50/36 و A/50/743)

١ - السيد نوغيرا (غواتيمالا): قال إن إعمال حقوق الإنسان أصبح جانبا أساسيا في الجهود الدولية الرامية إلى إقامة نظام عالمي مبني على التعاون والاستقرار والسلام. وأعلن أن وفده يوافق على الأفكار المطروحة في التقرير المقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/36) بوصفها مبادئ توجيهية للتعاون الدولي، عملا بإعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين في عام ١٩٩٣، وأن غواتيمالا تؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به المفوض السامي وتحث المجتمع الدولي على تزويد مركز حقوق الإنسان بالموارد اللازمة لاضطلاعه بولايته. ودعا إلى جعل تقديم الدعم للمفوض السامي وللمركز هدفا ذا أولية لدى منظومة الأمم المتحدة، بوصفه أساسا لتدعيم الديمقراطية في كل ارجاء العالم.

٢ - وأضاف أن غواتيمالا تمر حاليا بفترة من أهم فترات تطورها السياسي؛ فالنزاع المسلح، الذي دام ٣٥ عاما تقريبا، يوشك على الانتهاء بفضل الإرادة السياسية للشعب والحكومة وبفضل دعم المجتمع الدولي؛ وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا تؤدي دورا هاما جدا؛ والاتفاق الموقع بين

الحكومة والمتمردين، والعمل الذي قامت به البعثة قد أديا إلى تقليل انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولكن وقع حادث مؤسف في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، في مخيم للعائدين يوجد في منطقة النزاع؛ ويبدو أن هذا الحادث الذي أدى إلى مقتل ١١ شخصا بينهم ثلاثة جنود، كان مرده إلى استفزازات قام بها العائدون؛ وقد اعتقل المتورطون في الحادث على الفور وقدموا للمحاكمة؛ وتسبب الحادث أيضا في فصل وزير الدفاع على الفور. وأعرب عن أمله أن تساعد هذه الحالة في تعزيز النظام القضائي في غواتيمالا.

٣ - ووصف بناء الدولة الدستورية في غواتيمالا بأنه عملية معقدة تسير جنبا إلى جنب مع إحلال السلام، وأضاف أن الجولة النهائية من أحد أهداف هذه العملية، وهو اخضاع قوات الأمن للسلطات المدنية، سيتحقق قريبا، وأن الجولة النهائية من انتخابات الرئاسة ستجري في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تحت اشراف دولي، عملا بالإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها. وفي الختام، حث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لمفاوضات السلام بين حكومة غواتيمالا والمتمردين من أجل إقامة سلام دائم في البلد.

٤ - السيد باكوراموتسا (رواندا): قال إن حكومته مستعدة للتعاون مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان ومن بينهم مراقبو الأمم المتحدة؛ لكن وفده لا يرى أن تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا (A/50/743) وتقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في رواندا يوضحان بما فيه الكفاية الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية لتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ فالتقريران لا يشددان بقدر كاف على مشكلة الإبادة الجماعية أو على دور مراقبي الأمم المتحدة في هذا الصدد. وذكر أن المقرر الخاص أشار إلى نقص المعلومات المتصلة بدور المراقبين في الميدان وإلى اختفاء وثائق، مما سبب مشاكل فيما يتعلق بنوعية تقريره. وأضاف أن المقرر الخاص لم يبرز حالة مجرمي الحرب الذين كانوا يجوبون مختلف البلدان الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وختم كلمته قائلا إن حكومته تتساءل عن الأسباب الكامنة وراء اتباع هذا النهج، ويمكن أن تخلص من ذلك إلى الاستنتاجات التي تجدها مناسبة، بل يمكن أن ترفض التعاون.

٥ - السيد تانجواتكو (الفلبين): قال إن لحقوق الإنسان أهمية خاصة بالنسبة إلى شعب الفلبين الذي قام، في عام ١٩٨٦، بالإطاحة بنظام قمعي دون اللجوء إلى قوة السلاح، وقد حقق ذلك بالإصرار على المطالبة بحقوقه الإنسانية؛ وأردف يقول إنه قد انشئت، بموجب الدستور الفلبيني الذي اعتمد في عام ١٩٨٧، لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان أوكلت إليها سلطة التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ورصد مدى امتثال الحكومة لالتزاماتها التعاهدية الدولية. وأوضح أن هذه اللجنة تُعنى أيضا بتعزيز وحماية حقوق الفلبينيين المقيمين في الخارج، وبصفة خاصة حقوق العاملات المهاجرات؛ وعملا بالدستور، ادخل تعليم حقوق الإنسان ضمن المقررات الدراسية.

٦ - وأشار إلى أن وفده لاحظ مع الارتياح تقرير الأمين العام بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/50/452)، وبصفة خاصة ما ورد عن حلقة التدارس الدولية الثالثة المعنية بالمؤسسات

الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، التي عقدت في مانيلا. ونوه بأن حلقة التدارس أوصت بمنح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مركز المراقب في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومن بينها لجنة حقوق الإنسان، وبتعزيز التعاون بين هذه الهيئات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وذكر أن الحلقة أصدرت توصيات أيضا بشأن دور المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة والمعوقين والسكان الأصليين؛ ورفاه العمال المهاجرين؛ ومنع العنصرية والتمييز العنصري.

٧ - وأضاف أن سياسة حكومته في مجال حقوق الإنسان مبنية على أمرين أساسيين، أولهما، أنه يجب تمكين الشعب من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته اليومية. وقال إن هذا الهدف يقتضي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أضعف الفئات في المجتمع. وأردف قائلا إن حكومته طالما شجعت المبادرات الرامية إلى تحسين رفاه هذه الفئات وناشدت جميع البلدان التي لم توقع بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة، أو لم تصدق عليها أو تنضم إليها، أن تقوم بذلك؛ ورأى مما يدعو إلى القلق أنه بينما يلزم قيام ٢٠ بلدا بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو التصديق عليها أو الانضمام إليها، لكي يبدأ سريانها، لم تقم بذلك سوى ٧ بلدان حتى الآن.

٨ - وانتقل إلى الكلام عن الأمر الثاني، فأكد ضرورة وجود اقتصاد قوي يلبي احتياجات أفراد الشعب. وأشار إلى أن الإعلان بشأن الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق) وإعلان وبرنامج عمل فيينا، لعام ١٩٩٣، نصا، كلاهما، على أن الحق في التنمية هو حق أساسي من حقوق الإنسان. ورحب بالقرار الذي اتخذه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتكريس اهتمام خاص لهذا الحق، وقال إن حكومته تسعى جاهدة، من جانبها، إلى إزالة جميع الظروف التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان في الفلبين ظروف الفقر والظلم والتوزيع غير المنصف للثروة واكتظاظ المناطق الحضرية؛ وختم كلمته قائلا إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يعتمدان، في النهاية، على التزام الحكومات وتفاني القادة ويقظة الشعوب.

٩ - السيدة البرغوثي (المراقبة عن فلسطين): قالت إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، شكل خطوة أساسية نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعت الأمم المتحدة عموما، ومركز حقوق الإنسان خصوصا، إلى بذل المزيد من الجهد للتعجيل بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وأعلنت أن وفدها يعترف بالدور الهام الذي يؤديه، في هذا الصدد، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبالجهود العظيمة التي يبذلها لتحسين اشتغال آلية حقوق الإنسان في المنظمة. وأثنت، على التقرير القيم الذي أعده المفوض السامي (A/50/36)، لكنها اعتبرت أنه ينبغي إيلاء اهتمام لانتهاك حقوق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو السيطرة الأجنبية. ومضت تقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر الحق في التنمية حقا ذا أولوية عليا، وأن يجهد في تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

١٠ - وواصلت كلامها قائلة إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدعو إلى القلق الشديد؛ فحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان بموجب

إعلان وبرنامج عمل فيينا، لا يزال ينكر عليه؛ وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل أكثر لمساعدة الشعب الفلسطيني في الجهود التي يبذلها لإعمال هذا الحق. وقالت إن حالة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين تشكل مسألة أخرى تثير قلقا شديدا؛ فاللاجئون يشكلون نصف الشعب الفلسطيني تقريبا، وثمة عدد كبير من المشردين الذين لا يزالون مشتتين في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس، وفي الأردن وسوريا ولبنان وبلدان أخرى؛ وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تزويدهم بالمساعدة اللازمة إلى أن يتم بلوغ حل نهائي وعادل.

١١ - وأكدت أن تدمير المنازل الفلسطينية وإغلاقها على يد السلطات الاسرائيلية لا يزالان يتخذان وسيلة للعقاب الجماعي، وأنهما يمثلان انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان؛ وعلاوة على ذلك، فإن تمادي تلك السلطات في فض حظر التجول على الضفة الغربية وغزة والقدس، وفي إغلاق هذه المناطق، يؤثر تأثيرا خطيرا على الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتنميته. وأعلنت أن وفدها لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار السلطات الاسرائيلية في ممارسة عمليات الاعتقال التعسفية والسجن، ويدعو إلى الافراج الفوري عن كل الفلسطينيين الذين لا يزالون مسجونين ومعتقلين.

١٢ - وأضافت أن استمرار الحكومة الاسرائيلية في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات غير الشرعية يؤثر أيضا على حقوق الشعب الفلسطيني ويحدث عواقب وخيمة في عملية السلام. ورأت أنه ليس هناك إلا سبيل واحد لضمان تعزيز الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، هو الالتزام التام بتطبيق صكوك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس، وخاصة الحقوق المدرجة في اتفاقية جنيف الرابعة.

١٣ - السيد فرنانديز بالاسيوس (كوبا): قال إن وفده ظل يشارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المعني بالحق في التنمية الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان. بيد أن المفاوضات قد أعاقتها للأسف المواقف التي لم تعترف بالأحكام الرئيسية لإعلان الحق في التنمية - ومن المأمول أن تُجدد ولاية الفريق العامل في وقت قريب حتى يمكنه إنهاء أعماله.

١٤ - وأعرب عن ارتياحه للطريقة التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في إنجاز ولايته وقال إنه سيستمر في تأييد عمله إدراكا منه لضرورة توفير مزيد من الموارد لتمكين مركز حقوق الإنسان من تنفيذ ولايته. وتؤمن كوبا كغيرها من كثير من البلدان النامية بأن الوسيلة الوحيدة لمعالجة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي هي التعاون والحوار على أساس مبادئ الشمول والموضوعية. ويجب أيضا تعزيز المركز من خلال وضع برنامج فرعي محدد لتنفيذ إعلان الحق في التنمية، مع الأخذ بتوزيع أكثر عدالة للموارد بين البرامج الفرعية المختلفة وتحقيق توازن فعلي في التوزيع الجغرافي لموظفيه. كما أن من الضروري ترشيد وتبسيط أنشطة المركز حتى يكون أكثر فعالية. وتبدي كوبا استعدادها للتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ جميع صكوك حقوق الإنسان في جميع البلدان.

١٥ - وأضاف قائلا إن مناقشة حالة حقوق الإنسان في بلدان معينة ما برحت مناسبة للتباري في رفع شعارات تقوم على اتهامات مجحفة وانتقائية. ويشعر وفده بالقلق إزاء ما يتكرر على نحو متزايد من مظاهر العنصرية والتعصب وكره الأجانب والتمييز في البلدان الصناعية، حيث لا يزال الضحايا هم العمال المهاجرون وأُسرهم واللاجئون والأقليات الإثنية واللغوية. إلا أن كوبا تعترف بالجهود التي بدأتها بعض تلك البلدان لوضع استراتيجية عامة لمكافحة أعمال العنصرية وكره الأجانب.

١٦ - واستطرد يقول إن أبرز حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في بلد صناعي توجد في الولايات المتحدة حيث كان "الحلم الأمريكي" كابوسا مأساويا لقطاعات واسعة من سكانها في مجتمع لم يستطع القضاء على حالة الغبن الشديد والتمييز السافر مما يؤثر على حياة عشرات الملايين من الأمريكيين من أصل أفريقي أو أصل لاتيني أو الآسيويين والسكان الأصليين.

١٧ - ومضى قائلا إنه ربما تكون أدق صورة لحالة حقوق الإنسان الفعلية في الولايات المتحدة هي التي يمثلها جهازها القضائي والعقابي حيث يملأ ١,٥ مليون شخص سجون البلاد التي توجد فيها أعلى نسبة للمساجين وأكبر نظام لمعاقبة الأحداث في العالم. ولا يستطيع المرء سوى الاستنتاج بأن النظام القضائي في الولايات المتحدة يعتبر واحدا من أكثر النظم القضائية قمعا في العالم وأن القمع يمارس بشراسة خاصة ضد الأقليات والفئات الأخرى التي تتعرض للتمييز. وهذا هو النموذج الذي يحاول ذلك البلد تصويره بطريقة خادعة بوصفه النموذج العالمي لنظام يكفل احترام حقوق الإنسان. ويجب أن يُمثل القضاء على هذه الانتهاكات وتحقيق الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان أحد أهداف الأمم المتحدة. وتؤكد كوبا من جديد تأييدها الكامل للمنظمة في هذا الصدد وتأمل في ضمان احترام تلك الحقوق في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق الحوار والتعاون.

١٨ - السيد دو روهاس (فنزويلا): قال إن من الواضح، بعد مرور ٥٠ عاما على اعتماد الميثاق، أن مجال حقوق الإنسان من المجالات التي كانت المنظمة فيه أكثر نشاطا حيث تم تطبيق مبادئ الميثاق على نحو متزايد مما جعل القوانين الوطنية للدول تتأثر بقوة بالمعايير الدولية. ثم جاءت صكوك مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتشكّل أعمدة أساسية في بناء نظام دولي في هذا المجال.

١٩ - وقال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا كانا بداية لمرحلة جديدة ظهرت فيها الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء حقوق الإنسان. ولم يعد الأمر يخص الدول وحدها وإنما أصبح يخص البشرية بأسرها ويدعو إلى الأخذ بأشكال أنجع للتعاون. كما أكدت الأحداث التي تلت الحرب الباردة التناقضات التي يعيشها العالم في مرحلة الانتقال إذ ظهرت تحديات جديدة بالإضافة إلى المشاكل القديمة، تمثلت في عدم التسامح وكره الأجانب والعنصرية والنزاعات الإثنية والدينية. واضطر المجتمع الدولي أن يدرس على نحو جاد مفاهيم القومية والسيادة مع السعي لإيجاد توازن بين المبادئ الوطنية لتقرير المصير وعدم التدخل وما يسمى بمقتضيات النزعة "فوق الوطنية".

٢٠ - وأضاف قائلا إنه سيكون من غير المقبول ومن غير المفهوم التمييز بين حقوق الإنسان التي يمكن أن ينطلق منها اهتمام ومشاركة الدول والمنظمات وبين الحقوق الأخرى التي يبدو أنها تقتصر على البلدان التي تتمتع بها بحيث تتحلل هذه الأخيرة من أي واجب معنوي يفرض عليها مقاسمة إنجازاتها. ولقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان التي لا يمكن التصرف فيها. وفي عالم يتميز بانتشار الفقر والأمية والعنف، ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى إعمال ذلك الحق من خلال سياسات إنمائية فعالة وعلاقات اقتصادية متكافئة. وتعتبر الديمقراطية أنسب إطار لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، في حين أن التنمية ستساهم في توطيد واستقرار الحكومات الديمقراطية وتحقيق الوئام الاجتماعي وإيجاد مناخ من السلم على نطاق العالم كله.

٢١ - وأعرب عما يوليه وفده من أهمية خاصة لتعزيز مركز حقوق الإنسان الذي أصبح عمله محورا لوضع استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان. وشدد في هذا السياق على إيلاء اهتمام خاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية.

٢٢ - وأوضح أن حكومته تعمل على تنفيذ عدد من الأنشطة ضمن إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم في مجال حقوق الإنسان، بغرض تعزيز الثقافة في مجال حقوق الإنسان. وقد شملت الأنشطة المضطلع بها إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تضم هيئات حكومية وغير حكومية ويتمثل دورها في الترويج لقيم حقوق الإنسان في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية. كما نُفذت مبادرات مماثلة في مجال التعليم العالي وفي تدريب أفراد الشرطة.

٢٣ - وانتهى إلى الترحيب بتقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي (A/50/714)، مؤكدا على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية في هايتي التي ستلقى مزيدا من التعزيز من خلال الانتخابات الرئاسية القادمة، وعلى ضرورة أن يواصل مركز حقوق الإنسان تنفيذ برامجه للتعاون الفني مع حكومة هايتي مع التركيز على الإصلاح التشريعي وعلى التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان. وأعرب عن القلق إزاء ما حدث من أعمال العنف في هايتي وعن الأمل بألا تعرقل تلك الحوادث سير العملية الديمقراطية. وقال إن وفده سيقوم مع عدد من الوفود الأخرى في وقت قريب بتقديم مشروع قرار عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد لتأكيد التزام المجتمع الدولي بمساعدة هايتي على توطيد مؤسساتها الديمقراطية وتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٢٤ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي): قال إنه خلال الخمسين عاما التي تلت إنشاء الأمم المتحدة، استطاعت قيم الحرية وحقوق الإنسان، التي كانت قد ألهمت مؤسسيها أن تصمد أمام تجارب الحرب الباردة، ثم تعززت بانتصار الديمقراطية في العالم. وتدخل المنظمة الآن حقبة جديدة تميزها فرص وتحديات لم يسبق لها مثيل. وقد أصبح الترابط اليوم بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونشوب النزاعات المسلحة أكثر بروزا على نحو متزايد. ولذلك ينبغي أن يرتبط النظر في قضايا حقوق الإنسان

داخل منظومة الأمم المتحدة بقضايا حفظ السلم والأمن على نحو أوثق. كما ينبغي أن يُجري مركز حقوق الإنسان دراسة للصلة بين هذين المجالين.

٢٥ - وقال إن ترشيد أنشطة لجنة حقوق الإنسان لا يزال أمرا ملحا، وإنه يتصور أن اللجنة تمثل هيئة دينامية قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية لأكثر مشاكل حقوق الإنسان إلحاحا، بيد أن الشعارات السياسية الرنانة غالبا ما كانت تعوق للأسف أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ويجب أن تلتمس الدول وجود أرضية مشتركة بينها بدلا من التركيز على القضايا التي تفرق بينها. وهناك حاجة الى تحقيق تحسن نوعي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتمكين المنظمة من الاستجابة لتحديات الحقبة الجديدة.

٢٦ - وأعرب في هذا السياق عن ترحيب الاتحاد الروسي بإنشاء وظيفة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ وأنه يثني على عمل المفوض السامي الرامي الى منع انتهاك حقوق الإنسان، وتشجيع الحوار بين الحكومات وتحسين التنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، كما تستحق مساهمته الجادة في الجهود الرامية إلى حل النزاعات في رواندا وبوروندي إشادة خاصة، ويود وفده أن يلفت نظر المفوض السامي الى الحاجة لاتباع الحياد الدقيق وإلى الدراسة الدقيقة للأسماء المستخدمة للدلالة على الأنظار والمناطق داخل تلك البلدان حتى يمكن تفادي وقوع حوادث سياسية.

٢٧ - وأوضح أن من النقاط المهمة في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، الاعتراف بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمثلان اهتماما مشروعا من اهتمامات المجتمع الدولي، وقد أيَّد الاتحاد الروسي ذلك المبدأ وبذل بالتالي كل محاولة ممكنة للرد على نحو إيجابي على بيان رئيس لجنة حقوق الإنسان بشأن الحالة في الشيشان. ولقد أوقفت القوات المسلحة الاتحادية العمليات العسكرية ويجري حوار الآن بغرض التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وتعمل حكومته جاهدة لبناء الاقتصاد الشيشاني وقد حددت موعدا لإجراء انتخابات. كما تتمتع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى بالحرية التامة في الوصول إلى جميع مناطق الشيشان.

٢٨ - وتطرق إلى حماية حقوق الأقليات القومية التي رآها أمرا لازما للسلم والأمن الدوليين، وحيث يتسم هذا الموضوع بأهمية حيوية للاتحاد الروسي نظرا لأن ٢٥ في المائة من رعاياه يسكنون خارج حدوده، وتهدف سياسة حكومته إلى تشجيعهم على الاندماج في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول المستقلة حديثا مع احتفاظهم بهويتهم الثقافية. وهناك حاجة إلى إيجاد أساس قانوني لحماية حقوق المواطنين الروس الذين يعيشون في أراضي الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق وبالمقابل حماية مواطني تلك الدول المقيمين في الاتحاد الروسي. ويعتبر توقيع أعضاء رابطة الدول المستقلة مؤخرا على اتفاقية لحقوق الأقليات القومية خطوة مهمة لتحقيق هذا الهدف.

٢٩ - ومضى يقول إنه طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن لكل فرد الحق في أن تكون له جنسية. ورغم ذلك فإن السكان الناطقين باللغة الروسية الموجودين في لاتفيا واستونيا محرومون حتى الآن من هذا الحق، وقد سعى قانون صدر في لاتفيا بشأن مركز مواطني الاتحاد السوفياتي السابق، الذين لا يحملون جنسية لاتفيا أو أية جنسية أخرى الى حل تلك المشكلة نوعا ما، إلا أن حالة الناطقين باللغة الروسية في استونيا لم تتحسن بعد، وتمارس السلطات أقصى الضغوط على السكان غير الأستونيين. ويتعرض للانتهاك حق معتنقي الأرثوذوكسية من الروس في الحرية الدينية، وقد ورد التعبير عن شواغل الاتحاد الروسي في هذا المضمار، ضمن التعليقات التي قدمت للجنة حقوق الإنسان بشأن التقارير المقدمة من لاتفيا وأستونيا بموجب المادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالحالة في إقليم يوغوسلافيا السابقة قال إن هناك فيما يبدو ازدواجا في المواقف حيث تطالب بعض البلدان بتوجيه ضربات جوية انتقاما لأعمال التطهير العرقي المرتكبة من أحد الأطراف في حين تغض الطرف عن أعمال شبيهة ارتكبتها أطراف أخرى. وليس من شأن هذا النهج سوى أن يقوض الثقة في حيدة المجتمع الدولي، ومن أهم واجبات الأمم المتحدة حاليا منع وقوع المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وتمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء الثقة وإجراء انتخابات.

٣١ - ثم قال إن وفده يود أن يلفت الأنظار إلى الحالة في أفغانستان التي لم تعد بعد انسحاب القوات السوفياتية منها، محورا لاهتمام دولي بالرغم من كثافة العنف والمعاناة فيها. وناشد الدول الأعضاء استخدام نفوذها لضمان الإفراج عن المواطنين الروس المحتجزين ضد إرادتهم بواسطة حركة طالبان.

٣٢ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي ينظر بتفاؤل لاستمرار عملية السلم في الشرق الأوسط وسوف يفعل كل ما في وسعه، بوصفه إحدى الدولتين الراعيتين، لتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، وقد أثبتت تجربة الأمم المتحدة منذ انشائها أن تحقيق السلم واحترام حقوق الإنسان والتحرر من الخوف والعوز هي أمور تعتمد كليا على جهود وقدرات الدول الأعضاء.

٣٣ - السيد شتروهال (النمسا): تحدث بشأن البند ١١٢ (د) من جدول الأعمال، فقال لقد انعكس النهج المتكامل على نطاق المنظومة بشأن قضايا حقوق الإنسان والمطلوب في إعلان وبرنامج عمل فيينا على نحو متزايد في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وهي فكرة تؤيدها توصيات المؤتمرات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرا.

٣٤ - ومضي يقول لقد تعدى تنسيق حماية حقوق الإنسان منظومة الأمم المتحدة، حيث تشكل المنظمات الإقليمية والوطنية وغير الحكومية شبكة دولية يتزايد تواثقها لضمان أداء الحكومات لمسؤولياتها الرئيسية في هذا المجال. وأصبح النهج المتكامل ضروريا أكثر من خلال الترابط بين قيم حقوق الإنسان والديمقراطية

والتنمية المستدامة التي لا تشكل أساس إعلان وبرنامج عمل فيينا فحسب وإنما أيضا شرطا أساسيا لضمان السلم والأمن الدوليين الدائمين.

٣٥ - واستدرك قائلا بيد أن الإعمال التام لحقوق الإنسان ما زال ضعيفا، كما يتضح ليس من المآسي التي شهدتها رواندا والبوسنة والهرسك فحسب، ولكن أيضا من الانتهاكات المستمرة في جميع أرجاء العالم، والتي تأخذ شكل الإعدام بمحاكمات موجزة والاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء والتعذيب وظهور أشكال جديدة من العنصرية وكره الأجانب بما يخالف المبادئ الأساسية للقانون الإنساني.

٣٦ - وقال إن توفير الانتصاف الفعال ومنع انتهاكات حقوق الإنسان تتعلق باستخدام المجتمع الدولي للمعلومات التي يتلقاها من جهاز الأمم المتحدة للرصد وتقصي الحقائق. ويعني توفير الانتصاف إقرار مساءلة واضحة، تتعدى افلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب وضمان التعويض للضحايا. ويعني ذلك في المقابل وجود جهاز قضائي مستقل، وتدريب الموظفين، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الوطنية. ويمكن تحقيق هذه الأهداف الوطنية على أفعل وجه في مجتمع ديمقراطي مفتوح وفي إطار واضح للتنمية المستدامة.

٣٧ - وقال إن تدابير التنفيذ الوطني وجدت الدعم الطبيعي لها على الصعيد الدولي في التصديق الشامل على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة وإدماج قضايا حقوق الإنسان في البرامج الإنمائية. كما كان لتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية دور حاسم في هذا الصدد.

٣٨ - وتصدق اعتبارات مماثلة على منع الانتهاكات وتؤكد الاستمرارية من توفير الانتصاف، مرورا باتخاذ إجراءات لمنع انتهاك حقوق الإنسان، حتى ضمان حمايتها.

٣٩ - ومضى يقول إن لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دورا رئيسيا يقوم به في تحقيق تلك الأهداف. فقد أثبت تفانيه وشجاعته منذ البداية، عندما واجه جريمة إبادة الأجناس في رواندا، استناد إلى الولاية الواسعة وروح الحوار والتوافق في الآراء والتضامن. واستطاع كذلك تعزيز نهج متكامل من خلال حواره المستمر مع الحكومات ومع المنظمات الدولية وغير الحكومية. ويحتاج ذلك النهج بالإضافة إلى إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، الى توفير الموارد الملائمة؛ ولذلك تبرز مرة أخرى الحاجة الى تأييد الميزانية التي يقترحها الأمين العام لأنشطة حقوق الإنسان.

٤٠ - وانطلاقا من روح تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان يقدم وفده مرة أخرى مشروع قرار عن المتابعة الشاملة لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وأنه واثق من أنه سيحظى بتأييد واسع النطاق.

٤١ - ومضى يقول إن المبادرات الأخرى التي يقدمها وفده للجمعية العامة في الدورة الحالية تتعلق بحماية الأقليات، وهي تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لنزع فتيل حالات الصراع، وإيلاء الانتباه للاحتياجات الخاصة بالأطفال والأحداث المخالفين للقانون في إطار حقوق الإنسان في إقامة العدالة؛ ومحنة المشردين داخليا، والتي كان عمل ممثل الأمين العام فيها حاسما.

٤٢ - وقال إن التكامل والتنسيق والتعاون أدوات رئيسية للتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي يوفر إطارا للإستراتيجيات الدولية - التي يمثل المفوض السامي مركز التنسيق لها - لحل ما كان يشكل مشاكل دولية معقدة.

٤٣ - السيد فيلستي (استونيا): تحدث بشأن البند ١١٢ (ب) من جدول الأعمال، فأشار الى الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية (قرار الجمعية العامة ١٣٥/٤٧، المرفق) الذي أشار الى أن تعزيز وإعمال حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات سوف يساهم في تعزيز الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول. واستدرك قائلا إن تطبيق ذلك المبدأ في الواقع لا يعتبر مهمة سهلة. ورحب وفده بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٤/١٩٩٥، الذي قررت فيه اللجنة أن تأذن للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات بإنشاء فريق عامل فيما بين الدورات لتعزيز حقوق الأقليات، وكرر من جديد رأيه القائل بضرورة تخصيص الموارد اللازمة لمركز حقوق الإنسان وللمفوض السامي.

٤٤ - وأشار الى أن لأستونيا تراثا يوفر الحماية القانونية وتعزيز حقوق الأقليات الإثنية يرجع الى عام ١٩٢٥. وقد تغير الوضع على نحو جذري أثناء سنوات الاحتلال السوفياتي، حيث أصبح مجمل نظام المدارس والمؤسسات الثقافية ينطق على نحو متزايد باللغة الروسية واعتبرت أي محاولة للاحتفاظ بالثقافة القومية نزعة قومية انشقاقية. وفي عام ١٩٩٣، وبعد استعادة استونيا لاستقلالها، اعتمد البرلمان الأستوني قانونا جديدا بشأن الاستقلال الذاتي الثقافي، بحيث يتمتع الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات بحقوق ثقافية ولغوية واسعة. وتوفر الحكومة أيضا التعليم العام ببعض لغات الأقليات وهي مصرة على الاستمرار في تلك الممارسة. وكان التطور الآخر هو إنشاء رئيس استونيا للطاولة المستديرة للأقليات، التي تتعاون مع المفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الحوار بين مختلف مجموعات الأقليات المقيمة في استونيا.

٤٥ - وقال إن وفده يؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحسين رصد حقوق الإنسان وتنفيذها ويرى أن عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشكل اللبنة الأساسية في هذه العملية. كما يؤيد العمل الجاد الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. إلا أن هناك متسعا لتحسين الأمم المتحدة. وستكون إحدى السبل لضمان المشاركة في مناقشة حقوق الإنسان هي زيادة الروابط مع المنظمات الدولية الأخرى وتوسيع نطاق المشاركة الإقليمية. وسيؤدي تبادل المعلومات الى زيادة المعرفة بالقضايا المعنية وسيقضي على المعلومات المضللة.

٤٦ - وقال إن حكومته سعت على نحو نشط لتصحيح إرث الحكم السوفياتي بأن أصبحت طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبإجراء مراجعة جذرية لتشريعاتها وسياساتها. فقد تمت صياغة قانون جنائي جديد وجرى إصلاح قضائي يستند الى المبادئ الديمقراطية وحكم القانون. إلا أن هناك حاجة لوضع سياسات عملية وقانونية، بمساعدة المنظمات الدولية والدول الغربية، بشأن الأشخاص الذين يدخلون استونيا بطريق غير شرعي.

٤٧ - ومضى يقول إن حكومته تولي أولوية كبرى للوفاء بالقواعد القانونية وأعراف حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. فقد تمت صياغة قوانين الجنسية والإقامة تحت إشراف المجلس الأوروبي وهي تستند الى استمرارية جمهورية ما قبل فترة الحرب. وقامت لجنة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنشئت في عام ١٩٩٢، برصد الأحداث وهي تراقب عن كثب العلاقات الثنائية والإقليمية. ولم تسجل حتى تاريخه أي انتهاكات لحقوق الإنسان في استونيا.

٤٨ - وقال إن حكومته اتخذت تدابير لم يسبق لها مثيل لمساعدة إدماج المقيمين من أصل أجنبي: فيستطيع غير المواطنين الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البلدية المحلية؛ ولا توجد قوانين تحد من العمل لمواطني استونيا؛ وتساعد مراكز اللغة الاستونية غير الناطقين بها في تعلمها. وقد أثمرت هذه السياسات نتائج بالفعل مثلما يتضح من عدد الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية الاستونية والتعليقات التي أدلى بها نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا ومفادها أن استونيا في طريقها لأن تصبح دولة تقوم على التسامح والقيم المدنية الحديثة.

٤٩ - السيد بانتيرو (جمهورية مولدوفا): لاحظ أن نطاق أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد توسعت على مدى العقود الخمسة الماضية بدرجة كبيرة. وقال إن المجتمع الدولي ظل يتتّبع نهجا أكثر توازنا بشأن ذلك الموضوع، الذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة الى الحقوق المدنية والسياسية. وقد توج إعلان وبرنامج عمل فيينا عملية طويلة للمراجعة والمناقشة بشأن المركز الحالي لأجهزة حقوق الإنسان في العالم، وعززت الأساس من أجل تحقيق تقدم إضافي في ذلك المجال.

٥٠ - ومضى يقول إن إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز حقوق الإنسان. وهو يهم على وجه التحديد البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ومما يشكل عملية سياسية تتطلب التشاور مع جميع قطاعات المجتمع ومشاركتها فيها. وقد انضمت حكومته الى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وبذلت قصاراها للوفاء بالالتزامات الناجمة عنها. واعترفت بحقوق جميع الأقليات واعتبرت احترام تلك الحقوق التزاما لأي دولة ديمقراطية. وقال وإدراكا من حكومته بأن مشاكل حقوق الإنسان ترتبط على نحو مباشر بدرجة استقرار البلد، فقد بذلت أقصى ما لديها لحل تلك المشاكل، حيث بادرت باتخاذ عدد من الإجراءات المعيارية لتعزيز واحترام حقوق الأقليات القومية واللغوية والدينية. وينص دستور البلد على أحكام مواتية لممثلي جميع المجموعات الإثنية المنتخبة في البرلمان وفي المؤسسات العامة، ونص على

كل ما من شأنه تأكيد الهوية الثقافية واللغوية والدينية. أما القانون المعني باللغات، والذي تم اعتماده، فقد اعتبره الخبراء الدوليون واحدا من أكثر القوانين ليبرالية من نوعه في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

٥١ - وقال إنه مما يؤسف له أن عملية إنشاء مجتمع ديمقراطي في جمهورية مولدوفا تأثرت بمظاهر انفصالية في الجزء الشرقي من الجمهورية وذلك بتحريض وتأييد من بعض مراكز النفوذ السياسي الخارجية. ولا تزال الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية في ما يسمى بجمهورية ترانس دنيستر تتعرض للانتهاك الصارخ. كما تستمر عمليات الاضطهاد المعنوي والجسدي للخصوم السياسيين. أما المطالبات التي قدمها السكان من أصل روسي الموجودون في ذلك الإقليم في السنوات الأخيرة بدعوى أن حقوقهم تنتهك على نحو منتظم وأنهم يحتاجون للحماية الروسية لضمان عدم تعرضهم لتدخلات عدوانية من جانب الحكومة، فهي مطالبات غير حقيقية. فقد شهدت وفود المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي زارت منطقة ترانس دنيستر بعدم وجود مؤشرات لأي مشاكل كبيرة تؤثر في التعايش السلمي بين الأقليات المولدوفية والروسية والأوكرانية في المنطقة. وأية دعوة بضرورة وجود روسي عسكري هي دعوة تثير الشكوك على أقل تقدير ويمثل استعداد حكومته لمنح مركز خاص للإقليم ضمن جمهورية مولدوفا دليلا آخر على عدم جدية حجج القادة الانفصاليين.

٥٢ - ومضى يقول وبالرغم من الدلالات الإثنية للصراع في منطقة ترانس دنيستر، فهو صراع سياسي وإيديولوجي بين أقلية منشقة تتألف من شيوعيين لا يريدون الإصلاح والسلطات الدستورية في جمهورية مولدوفا، التي تبذل كل ما بوسعها بإخلاص لتوجيه البلد نحو الديمقراطية واقتصاد سوقي وانسجام إثني. وتجد الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها الزعماء الانفصاليون التأييد من بعض القوى السياسية في الاتحاد الروسي بحجة حماية حقوق الجماعات الإثنية الروسية. ويعتبر وفده أن الإجراءات التي تقوم بها أي دولة لحماية حقوق الإنسان لأقليات تعيش في دولة أخرى لا يمكن ولا ينبغي أن تؤدي الى تدخل تلك الدولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى. وتعارض تلك الإجراءات المبادئ الأساسية للقانون الدولي وينبغي إدانتها من قبل المجتمع الدولي.

٥٣ - ومضى يقول إن التعزيز والحماية الناجحة لحقوق الإنسان على نطاق العالم تعتمد الى درجة كبيرة على جهود كل الدول الأعضاء. وقال إن حكومته ملتزمة بالصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان وسوف تستمر في تنفيذ أحكامها.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/C.3/50/L.31/Rev.1)

٥٤ - الرئيس: لفت الأنظار الى مشروع قرار بعنوان "الطفلة" وارد في الوثيقة A/C.3/50/L.31/Rev.1.

٥٥ - السيدة ليغويلا (بوتسوانا): تحدثت بالنيابة عن دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وعرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه فقالت إنه بالرغم من اعتراف مشروع القرار بالحاجة الى حماية حقوق جميع الأطفال فهو يعترف بأن الطفلة تتعرض بصفة خاصة للإهمال في بعض المجتمعات.

٥٦ - وقالت إن العدد الكبير من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار يظهر أن حقوق الطفلة تمثل أهمية كبيرة على نطاق واسع. وانضمت أذربيجان وألبانيا وإيطاليا والبوسنة والهرسك وتركيا والجزائر وجزر سليمان الى قائمة مقدمي المشروع. وأبدت أملها في أن توافق اللجنة على الوثيقة بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠